



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/39/226  
S/16522  
2 May 1984  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

## مجلس الأمن



## الجمعية العامة

مجلس الأمن  
السنة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة  
الدورة التاسعة والثلاثون  
البنود ٢٥ و ٢٨ و ٨٠ و ١٢٤ و ١٢٥  
من القائمة الأولية \*

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار  
التي تهدد السلام والأمن الدوليين  
ومبادرات السلام  
استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز

الأمن الدولي  
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي  
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول  
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل  
السلمية

رسالة مؤرخة في أول أيار / مايو ١٩٨٤ ووجهة إلى  
الأمين العام من القائمة بالأعمال بالإنابة بالبعثة  
الدائمة لبنيامينا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نص النشرة الإعلامية الصادرة وقت اشتئام الاجتماع المشترك  
السادس بين وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية أمريكا الوسطى ، الذي عقد في  
مدينة بنما يومي ٣٠ نيسان / أبريل و ١ أيار / مايو ١٩٨٤ .

وأكون ممتنًا لو تكرتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ونص النشرة بوصفهما وثيقة من  
وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٥ و ٢٨ و ٨٠ و ١٢٤ و ١٢٥ من القائمة الأولية ، ومن  
وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فلورا لـ نوريبيغا  
السفيرة  
الممثلة المناوبة  
القائمة بالأعمال بالإنابة بالبعثة

## مرفق

### نشرة اعلامية

في يوم ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ اجتمع في مدينة بنما وزراء خارجية بينما ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، وهي البلدان التي تتألف منها مجموعة كونتادورا ، مع نظرائهم وزراء خارجية السلفادور ، وغواتيمالا ، وكورستاريكا ، ونيكاراغوا ، وهندوراس . وكان الفرض من هذا الاجتماع السادس لوزراء الخارجية هو مواصلة وتنكشيف العطية الدبلوماسية الرامية الى منع زيادة التوتر والنزاع خطورة في أمريكا الوسطى ، وتوفير الأحوال الازمة لا يجاد سلم مستقر وشاشة مناخ الثقة وتحسين احتمالات التفاهم والتعاون فيما بين بلدان المنطقة .

وبحسبما أعلن في الاخطر المتعلق بالاجتماع كان معروضا على الوزراء النتائج التي توصلت اليها لجنة الشؤون السياسية ، وللجنة الأمن ، وللجنة المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، التي أنشئت عملا " بالتدابير المتخذة لتنفيذ التعهدات الملزمة بها في وثيقة الأهداف " المؤرخة في ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ .

وقد قامت لجنة الشؤون السياسية باستعراض دقيق وكامل لجميع المقترنات التي قدمت اليها فيما تنظر فيها . وقسمت عملها الى أربعة مجالات رئيسية : المصالحة الوطنية وحقوق الانسان والعمليات الانتخابية والانفراج الاقليمي . وتم التوصل الى اتفاق بشأن البنود المتعلقة بوضع آليات لتطوير وتنفيذ سياسة الانفراج القائمة على أساس الثقة بين الدول ، بوصف ذلك طريقة فعالة لتخفيض حدة التوترات السياسية والعسكرية . وكان هناك أيضا توافق آراء بشأن اتخاذ تدابير لانشاء أو تحسين المؤسسات التي تقدم على أساسها الديمقراطية النيابية أو التعددية ، علاوة على تدابير ضمان الاحترام الكامل لحقوق الانسان بغية تعزيز المصالحة الوطنية وتحقيقها بالفعل . وتحقق نتيجة أخرى بالاتفاق على تأمين حرمة أرواح الأشخاص الذين منحوا العفو وحررتهم وسلامتهم .

وكان ثمة توافق آراء بشأن الحاجة الى ضمان استقرار القضاء واستقلاله ، وتمكينه بذلك من العمل متحررا من الضغوط السياسية ، وبشأن التوصيات المتعلقة بحرية الوصول الى العملية الانتخابية وتبادل الخبرة والمعلومات فيما بين الوكالات ذات الصلة في بلدان أمريكا الوسطى .

وقد حققت لجنة الأمن توافق آراء بصدر عدة بنود في جدول الأعمال . ووافقت جميع البلدان على الاجماع الى استعادة مناخ الثقة والاستقرار والأمن في المنطقة ونظرت في التدابير العطية لتحقيق هذه الغاية .

وتوصلت هذه اللجنة الى اتفاقات هامة بشأن المبادئ القانونية المتعلقة بالأمن ، وبشأن تدابير محددة لبناء الثقة وحظر انشاء القواعد العسكرية وحظر أي شكل من أشكال التدخل العسكري الأجنبي .

وبالاضافة الى ذلك كان هناك توافق آراء بشأن المبادئ المتعلقة بمنع قيام قوات غير نظامية باستهداف الاراضي للقيام بأعمال ضد بلدان مجاورة ومنع عمليات زعزعة الاستقرار والتخريب والارهاب . ونظرت اللجنة في خيارات محددة لمنع حوادث الحدود ولتسويتها .

وكان هناك اتفاق واسع على انه ينبغي سحب المستشارين الأجانب ، ولكن كانت ثمة خلافات حول أفضل الطرق لتحقيق ذلك . ونظرت اللجنة بعناية في المشاكل الناجمة عن زيادة الأسلحة وعيّنت المعايير الأساسية لتحديد مستويات التطوير العسكري لبلدان أمريكا الوسطى ولبيان الاختصاصات المتعلقة باجراء جرد عسكري في المنطقة .

وأخيرا ، نوقشت شتى المقترنات المتعلقة بحسب وسائل وأدوات التحقق والرصد ، وأصبح من الواضح في هذا الصدد الحاجة الى ضمان عدم التحيز في مجال تشكيل الآلية المعنية .

وتوصلت لجنة المسائل الاقتصادية والاجتماعية من جانبها الى اتفاقات هامة بشأن البنود التي تشكل ولايتها . وقد حصلت على مشورة خارجية قيمة من مختلف الهيئات الدولية والإقليمية بغية الاستطلاع بعمليها بفعالية أكبر . وبالاضافة الى برنامجها المتعلق باجتماعاتها ، عقدت اجتماعات خاصة استمدت فيها الى آراء من مثلثي موضوعية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية والاعانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى واللجنة الاستشارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ووضعت توصيات محددة بشأن التكامل والتجارة الداخلية في المنطقة والتعاون التقني والاستثمار والتمويل ومسائل العمل وما يتعلق بالصحة . وعالجت مسألة اللاجئين بوصفها مسألة بالغة الأهمية . واقتصرت البلدان مبادرات مختلفة في هذا الصدد لا بد من دراستها بغية ضمان التناول المشترك لهذه المشكلة .

وأكد وزير الخارجية على المساهمات التي قد تمتها الجان ، والتي تمثل خطوة جด بناة في عملية التفاوض السياسي والدبلوماسي . وقد رحبوا بالعمل الذي قام به المندوبون وأعربوا عن ارتياحهم للتقدم الذي تم احرازه . وقد مكن العمل الذي أُنجز من التعرف على المجالات التي يحتاج فيها الى جهود أكبر للتغلب على الخلافات ، ولتحسي ٠٠ / ٠٠

يمكن ، فوق كل شيء ، بلوغ نهج شامل يتفق مع التعقيد والخطورة الذين تتسم بهما المشاكل المختلفة القائمة حاليا في أمريكا الوسطى .

وبعد تبادل أولي للآراء ، عرض كل من وزراء الخارجية القيام بدراسة تفصيلية للمواد التي خلص إليها الفريق التقني واللجان العاملة . وبغية تسهيل المرحلة القادمة من العملية وتمكين مجموعة كونتادورا من أداء وظيفتها التوفيقية ، اتفق على الشروع في ترتيب ما أعددته اللجان من الوثائق وتنظيمها وادماجها من أجل عرضها ، في المستقبل القريب ، كي تقوم حكومات أمريكا الوسطى بالنظر فيها . وتقرر أيضا أنه حالما تكمل اللجنة التقنية مهمة الترتيب والتنظيم والإدماج ، فانها ستنتظر في التوصيات والاتفاقات وتقترن صياغات يتم التوصل إليها بتوافق الآراء ، وتنكمل جدول الأعمال وتتعدد مشاريع الصكوك السياسية والقانونية الالزمة لتجسيدها ما تم التوصل إليه من اتفاقات ووضع الآليات الالزمة لتنفيذها .

وحذر وزير الخارجية من أن التقدم الذي أحرز يتعارض ، مع ذلك ، مع ازدياد العنف والتصعيد العسكري وزيادة الأسلحة وتعزيز الوجود العسكري في المنطقة ، الذي شكلت مظاهره مؤخرا تهديدًا خطيرا للسلم وسببت ازعاجا له ما يبرره لدى المجتمع الدولي . ولذلك يعرب وزير الخارجية عن تصميم حكوماتهم على تكثيف جهودها لمنع النزاع من الانتشار وعلى تيسير الحوار والتفاوض . وهم يجددون التزامهم الذي لا يتزعزع بالحل السلمي لمشاكل المنطقة ، ويحثون مرة أخرى البلدان التي لها صلة بالمنطقة أو مصلحة فيها أن تقدم دعمها الأكيد للانفراج والسلم والتعاون الحقيقي في المنطقة .

وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى ، من جانبهم ، يعیدون تأكيد اعتقادهم بأن عملية التفاوض التي تعززها مجموعة كونتادورا تمثل البديل الإقليمي الحقيقي والمفصل المناسب لحل المنازعات التي تواجهها هذه البلدان حاليا .

ولذا فإن من الضروري أن تبقى دول أمريكا الوسطى ملتزمة بالمواضيع السياسية والدبلوماسية الجادة والمخلصة ، بغية بلوغ حل عن طريق التفاوض لأزمة أمريكا الوسطى ، يعزز الرغبة في التفاهم والاتفاق ، مع الاحترام الواجب لعمليات وهيئات التفاوض المتفق عليها بين هذه الدول نفسها ، مما سيؤدي إلى عقد معايدة سلم إقليمية .

واذا أريد لهذه الجهود أن تنجح ، فلا يمكن أن يكون هناك ابطاء في تحقيق الدعم المحدد للنظام المؤسسي الذي يضمن الحرية والعدل والديمقراطية والتقدم الاجتماعي على المستوى الداخلي ، وفي ضمان تعزيز العلاقات وصيانتها بين بلدان أمريكا الوسطى وقتا لمبادئ القانون الدولي التي تحكم سلوك الدول .

بنما ، ١ أيار / مايو ١٩٨٤